التنمية المستدامة والحق في المستقبل في إطار القانون الدولي العام

مجلة الحقوق مجلة الحقوق مجلة الحقوق مجلة الحقوق مجلة الحقوق مجلة الحقوق مجلة الحقوق مجلة الحقوق مجلة الحقوق مجلة الحقوق مجلة الحقوق

د. إدريس الدرن
أستاذ القانون العام المساعد
كلية الحقوق/ جامعة السلطان قابوس
E-mail: ilyass2222@hotmail.com

التنمية المستدامة والحق في المستقبل في إطار القانون الدولي العام

د. إدريس الدرن
أستاذ القانون العام المساعد
كلية الحقوق- جامعة السلطان قابوس

الملخص

إن الإدراك المتزايد لأهمية و ضرورة احترام و تحقيق تنمية متوازنة تراعي احتياجات الحاضر و تحفظ ضرورات المستقبل، جعل التنمية المستدامة أولية إنسانية لا يمكن رسم أي سياسة وطنية أو دولية دون جعلها (التنمية المستدامة) أساسا لها. خلال الدراسات السابقة اهتم الباحثون و الدارسون بربط التنمية المستدامة باحترام حقوق الإنسان بمختلف مستوياتها، إذ يعتبرونها سياسة أو استراتيجية لحماية التمتع بتلك الحقوق، لكن في واقع الأمر، فإن التنمية المستدامة ليست - أو على الأقل لم تعد- مجرد سياسة لإدارة الموارد و ترشيدها، و إنما أصبحت تشكل عنصرا مهما في جيل - أو لجيل- جديد من حقوق الانسان، فقد حان الوقت لجعل التنمية المستدامة حقا، و ليس مجرد سياسة مساعدة أو أهدافا إدارية تكميلية، حقا لا تستقيم سياسات الدول و المنظمات الدولية (التشريعات الوطنية الدولية) إلا بإعتبارة حقا إنسانيا لا يقل قيمة عن باقي الحقوق المنصوص عليها في المواثيق والدولية و الدساتير الوطنية. إن حق الإنسان في تنمية مستدامة أصبح عنصرا مهما لبلورة تحقيق واحترام مبدأ التراث الإنساني المشترك، بل إن التنمية المستدامة أرضية لهذا المبدأ ووجه من أوجهه على المستويين الوطني و الدولي، إذ لا يمكن بل لا يحق لأي جيل من أجيال البشرية القادمة الاستئثار بالمنافع المتاحة دون حفظ حق الأجيال القادمة في تلك الإمكانات، بل يجب على الأجيال تطوير تلك المنافع بشكل يتيح أفضل الاستخدامات و أفضل استفادة من تلك الإمكانات للأجيال القادمة، حيث تفرض العديد من المواثيق الدولية العمل على مراعاة حقوق الأجيال القادمة فيما يتوافر للبشرية من إمكانات للحياة، و قد وضع القانون الدولي أرضية يمكن الانطلاق منها لحفظ حق البشرية في التنمية المستدامة.

إن حق الإنسان في تنمية مستدامة يفرض على الدول منفردة ومجتمعة الدخول في عمل جاد مبني على حسن نية في تنفيذ الالتزامات و تعاون حقيقي و تبادل الخبرات و إشراك جميع مكونات المجتمع في إطار السياق العام لهذا الحق الذي يسعى في غاياته إلى ضمان استمرار حق البقاء للبشرية على الأرض، فالتنمية المستدامة لا تعني فقط الاشتراك في تقسيم التروة و إنما الحق في حفظ الوجود البشري و كل ما يتيح هذا الإستمرار، حيث لم يعد من حق أي هيئة دولية أو وطنية اعتماد أي سياسة دون جعل التنمية التنمية المستدامة أساسا محوريا لها، و هذا ليس لأن التنمية المستدامة مجرد خيار و إنما هي ضرورة تجعل منها حقا من حقوقا الإنسان سواء للإجيال الحالية أو المستقبيلة.

إن التنمية المستدامة تعني حق البشرية في المستقبل، مستقبل قابل للعيش والوصول إليه في ظروف تسمح باستمرار الحياة، و العبرة من اعتبارها حقا، لا مجرد إستراتيجية يرجع إلى أن هذه الأخيرة يمكن الرجوع عنها بغيرها متى ما استعصى تنفيذها أو تحقيقها أو اختلت ظروف الوصول إليها، بينما اعتبارها حقا يجعلها ركنا أساسيا في سياسات الدول والمنظمات لا تستقيم إلا باحترام هذا الحق كما هو شأن الحقوق الأخرى، وبالتالي ينبغي توفير حماية أو ضمانات وطنية و دولية لاحترام هذا الحق.

و يتم دراسة هذا الموضوع من خلال محورين على الشكل التالي:

المبحث الأول: المجهودات الدولية لترسيخ مفهوم التنمية المستدامة في الإطار القانوني

المبحث الثاني: طبيعة التنمية المستدامة كغطاء لحماية الحق في المستقبل.

الكلمات الدالة: التنمية المستدامة، الحق في المستقبل، الضمانات الدولية والوطنية.

The Sustainable Development and the Right of Future under the International law

Dr. Driss Daran
Assist Professor
College of Law- Sultan Qaboos University

Abstract

The Increasing understanding of the importance and necessity of respecting and achieving balanced development that takes into account the needs of the present and preserves the necessities of the future, leads to Make sustainable development a humanitarian priority, where No national or international policy can be drawn up without making it (sustainable development) a foundation of it,

During the previous studies, the researchers and scholars were interesting to linking the sustainable development with the respect of human rights at all levels, therefore, they consider it as a policy or strategy to protect the enjoyment of those rights, but In fact, the sustainable development is not - or at least is no longer - merely a resource management policy and rationalize it, but has become an important element in a generation - or a new generation of human rights, The time has come to make the sustainable development a right and not just an assist policy or a Complementary administrative objectives, the policies whether national or international never can succeed for long term without considering the sustainable development as Humanitarian right no less value than the other rights provided for in international conventions and national constitutions, the Human Right of sustainable development has become an important element to crystallize real respect of the principle of common human heritage, where the sustainable development can be a ground for this principle and one of its aspects at the national and international levels, no generation of mankind has right to seize the available benefits without preserving the right of future generations to those possibilities. But generations must develop these benefits in a way that allows the best uses and better benefit from this potential for future generations, Where many international covenants work to take into account the rights of future generations for the potential for human life, International law become a platform which to protect the human right to sustainable development .The human right to sustainable development imposed on states to work together or separately, to enter in serious work based on good Faith to implement the obligations and real cooperation, and exchange the experiences and involvement of all society elements in the general Context of this right which seeking in its aims to ensure the continuous of Human right of existence on the earth, and provide all the necessities of this right.

Keywords: Sustainable Development, Right to the Future, International and National Guarantees.

مقدمة

إن هاجس عدم كفاية الموارد الطبيعية لتلبية احتياجات الإنسان المتزايدة، فكرة قديمة ترجع أصولها إلى القرون الوسطى التي كان الإنسان خلالها يلبي احتياجاته الاقتصادية أساسا بالغزو والحرب والسلب. لكن المنظور الحديث الذي يجعل من تحقيق التنمية المستدامة رهانا إنسانيا ينبغي على جميع البشر التعاون والتكاثف من أجل تحقيقه، غير من الإستراتيجيات والوسائل التي ينبغي الاعتماد عليها ليس فقط من أجل تلبية الاحتياجات بل كيفية المحافظة عليها لصالح الأجيال القادمة ضمانا لمستقبل ممكن، والعمل على البحث عن وسائل بديلة قادرة على تجديد نفسها دون انقراض، مسترشدا في ذلك بأن حماية المستقبل تحتاج تنمية غير تقليدية، يكون الإنسان محورا لها وتدور باقي حقوقه حولها. إن طبيعة هذه التنمية ينبغي أن تكون مستدامة غير مضرة مستقبلا بالموارد المتاحة حاليا. وقد تسلح المجتمع الدولي في دفاعه عن التنمية المستدامة باعتبارها طريقاً مضاءً، وضمانة لمستقبل ممكن كما نريده أو نصبو إليه. على أن التنمية المستدامة لا تقل أهمية و ضرورة عن باقي حقوق الإنسان، إنها تشكل الوعاء الذي يكفل تمتع الإنسان بحقه في الوجود حالا و مستقبلا ، واحترام كرامته و باقي حقوقه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

المبحث الأول

المجهودات الدولية لترسيخ مفهوم التنمية المستدامة في الإطار القانوني

نالت التنمية المستدامة أهمية كبيرة من خلال عديد المؤتمرات و المحافل الدولية، كما عرفت إقبالا فقهيا واسعا لتعريفها، و قد اتفقت أغلب محاولات التعريف على الجمع بين عنصرين مهمين لهذه التنمية، يتمثّلان في ربط التنمية بحفظ البيئة و الحق في مستقبل قابل للعيش.

المطلب الأول

أصل فكرة التنمية المستدامة

لقد أشارت بعض الدراسات إلى ضرورة إعادة التفكير في كيفية استغلال المتاح من الإمكانات لأجل استمرار الحياة بسبب النمو الديموغرافي المتسارع، حيث أشار«القس توماس مالتوس» قبل قرنين من دراسة نادي روما،[1] إلى أن عدد الناس في ارتفاع مستمر بنسب أكبر كل مرة ، يعني بمعدل أسي (إن عدد السكان يتزايد بمتتالية هندسية)، بينما الإمداد الغذائي في أفضل الأحوال يزيد بمعدل ثابت أي (بمتتالية حسابية)، و توقع أن المجاعة والحرب يمكنهما إصلاح أو تحقيق التوازن.[2]

1. New York Times, The limits to growth, April 2, 1972, P 1. Available at: https://www.nytimes.com/1972/04/02/archives/the-limits-to-growth-a-report-for-the-club-of-romes-project-on-the.html (15- 01- 2019).

2. New York Times, The limits to growth, April 2, 1972, P 1. Available at https://www.nytimes.

و في نفس السياق أشار «نادي روما» (Rome club) من خلال تقرير حدود النمو «Limits of growth» إلى إشكالية النمو السريع لسكان العالم، تآكل الموارد غير المتجددة وتدهور البيئة، حيث ارتكز نادي روما على فكرة محدودية الموارد و تأثيرها المستقلبي[٣]. وخلص التقرير إلى أن استمرار الاتجاهات الحالية للسكان في العالم؛ مستوى التصنيع والتلوث و إنتاج الغذاء و تآكل الموارد بدون تغيير، سوف يوصل العالم إلى حدود النمو في وقتٍ ما خلال المائة عام القادمة أي ٢٠٧٢، و أنه ستكون هناك مشكلات بيئية خطيرة ابتداء من ثلاثينات و أربعينات القرن ٢١، لذلك يرى ضرورة إرساء شروط التوازن البيئي و الاقتصادي لتساعد على استدامة هذا النمو في المستقبل، وأوصى بالبدء الفوري في تحقيق ذلك، حيث كلما أسرعنا كلما ازدادت فرص النجاح حسب تقرير نادي روما.[٤]

و رغم جدية التقرير إلا أنه تعرض للعديد من الانتقادات، حيث وصفه الاقتصادي «هنري واليش « بأنه قطعة من الهراء غير المسؤول، و مع ذلك يرى البعض الآخر أن النظام العالمي من الممكن أن ينهار بسبب التلوث.

إن التنمية بمفهومها العام تتضمن تطوير الأرض و المدن و المجتمعات و الاقتصاد ... مما يؤثر سلبا على الأرض و قدرتها، ثقب الأزون، تغير المناخ، التصحر، لذا أصبح من الواضح أن الاستمرار في وتيرة التنمية بهذه الطريقة سيحرم الأجيال القادمة من أي فرص عادلة للحياة على كوكب الأرض، و من هنا نشأ مفهوم التنمية المستدامة.[٥]

المطلب الثاني

تأصيل التنمية المستدامة في القانون الدولي في سياق حماية الحق في المستقبل

و في ظل التحديات التي عاشها العالم و بناء على توصية المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة من خلال القرار رقم (XLV/١٣١٤٦)،[٦] عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة مؤتمرا دوليا يُعنى بالبيئة البشرية في ستوكهولم عام ١٩٧٢،[٧] الذي يعتبر مهما بشكل خاص، لأنه حتى بدون استخدام مصطلح «التنمية المستدامة « فقد أسس لتصور متكامل لقضايا البيئة والتنمية.[٨]

com/1972/04/02/archives/the-limits-to-growth-a-report-for-the-club-of-romes-project-on-the.html

٣. سهير إبراهيم حاجم الهيتي، الآليات القانونية الدولية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، ط. ١، ٢٠١٤، ص. ١١٣.

٤. محمد السقا، محاضرات في مقرر الاقتصاد السكاني، الأقتصاد الكلي، الفصل السابع؛ السكان و الموارد، كلية إدارة الأعمال- جامعة الكويت.

٥. نهال لطفي-الطريق للمستقبل.التعليم لتحقيق التنمية المستدامة. متاح على موقع الموقع الإلكتروني الآتي: .http://democracy ahram.org.eg/News/17476.aspx

٦. المجلس الاقتصادي و الاجتماعي للأمم المتحدة، قرار رقم (XLV/١٣٤٦) المؤرخ في ٣٠ يونيو ١٩٦٨ خلال الدورة ٤٥ للمجلس.

٧. بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٣٩٨ (الدورة ٢٣) المؤرخ في ٣ ديسمبر ١٩٦٨.

8. Alhagi B M Marong, From Rio to Johannesberg: reflections on the role of international legal norms in sustainable development, The Georgetown international environmental law review, Fall 2003, Vol.

و قد نتج عنه إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة (U.N.E.P)،[٩] حيث أشار إلى أن التنمية المستهدفة هي الكفيلة بتأمين مستوى لائق من العيش حاضراً و مستقبلاً، و الارتقاء بقدرات المجتمع.[١٠]

كما نجح المجتمع الدولي من خلال تقرير «برونتلاند (Brundtland) و المشهور باسم «مستقبلنا المشترك»، عام ١٩٨٧، الصادر عن اللجنة العالمية للبيئة و التنمية،[١١] في وضع مفهوم يجعل من الحق في المستقبل ركيزة أساسية لأي تنمية. إن التنمية المستدامة حسب تقرير (Brundtland) هي تلك:» التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتهم الخاصة»،[١٢] حيث يحث التقرير على تطوير أنماط إنتاج تستطيع استخدام الموارد الطبيعية المتاحة بالقدر الذي يلبي احتياجات الحاضر و حماية قدرة الأجيال التالية على إشباع احتياجاتها. ويبدو أن هذا التقرير ركز في تعريفه للتنمية المستدامة على جانبين أو عنصرين أساسيين هما:

أولا: جانب الأخلاق المتمثل في الالتزام الأدبي للأجيال الحالية في الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة و تطويرها

ثانيا: جانب الزمن المستقبلي المتمثل في تأهيل الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها وحماية قدرتهم من إسراف استخدام الأجيال الحالية للموارد المتاحة.

كما أنه يعكس تصورين مهمين هما:

أولا: تلبية الاحتياجات- خاصة- للفقراء، و هذا يجعل من التنمية المستدامة معياراً إنسانيا لتقدم البشرية .

ثانيا: افتراض وجود قيود على قدرة البيئة من أجل تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية، و هذا يجعل منها مسؤولية مشتركة بين الحاضر و المستقبل.

و بالتالي كانت رسالة التقرير تدعو إلى مراعاة تنمية الموارد البيئية وإشباع حاجات الناس في الحاضر دون إخلال بالقدرة على العطاء مستقبلا.[١٣]

16, No. 1, P-P. 21-76, P 25.

٩. بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٩٩٧ (خلال الدورة ٢٧) المؤرخ في ١٥ ديسمبر ١٩٧٢ تم إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي تحول إلى اسم جمعية الأمم المتحدة للبيئة عام ٢٠١٣.

١٠. هشام بن عيسى بن عبد الله الدلالي الشحي، حق التنمية المستدامة في قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان، رسالة إستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون العام، ٢٠١٧، كلية الحقوق جامعة الشرق الأوسط، ص. ١٥.

١١. تم إنشاء اللجنة بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٦١/ ٣٨ المؤرخ في ١٩ ديسمبر ١٩٨٣. (١٦١/٣٨/A/RES).

١٢. تقرير «مستقبلنا المشترك» الصادر عن اللجنة العالمية للبيئة و التنمية سنة ١٩٨٧.

١٣. هشام بن عيسى بن عبد الله الدلالي الشحي، حق التنمية المستدامة في قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان، رسالة استكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون العام، ٢٠١٧، كلية الحقوق جامعة الشرق الأوسط، ص. ١٦.

رغم المحاولات السابقة فإن مفهوم التنمية المستدامة لم يكن معروفا بشكل كبير قبل مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة و التنمية (قمة الأرض) المنعقد في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢، حيث أضفى على هذا المفهوم طابعا شرعياً على المستوى الدولي،[١٤] إذ تمخض عنه جدول أعمال القرن ٢١ كخطة عمل عالمية شاملة على مستوى جميع مجالات التنمية المستدامة، كآلية من آليات حفظ القدرة على إيجاد مستقبل قابل للعيش، إذ يحق للبشر أن يحييوا حياة صحية ومنتجة في وئام و انسجام مع الطبيعة،[١٥] و أن عدم اليقين العلمي لا ينبغي أن يؤخر اتخاذ تدابير لمنع التدهور البيئي، حيث توجد تهديدات بأضرار خطيرة، أو لا رجعة فيها، على أن التكامل بين البيئة و الشواغل الإنمائية سيؤدي إلى تلبية الاحتياجات الأساسية.[١٦]

وقد تلت مؤتمر ريو العديد من المؤتمرات الدولية،[١٧] و تم إنشاء العديد من الهيئات،[١٨] التي تهتم بالتنمية المستدامة باعتبارها عنصراً لا يمكن بدونه تصور وصول البشرية إلى مستقبل بعيد قابل للحياة أو العيش بنفس معايير الأجيال الحالية و السابقة من حيث الإمكانيات والموارد. فمنذ ١٩٩٧ تبنى المجتمع الدولي الدعوة إلى اعتماد آلية التنمية النظيفة من أجل ضمان إستمرار الحياة، و ضمان عدم الوصول إلى نقطة اللارجعة فيما يتعلق بحماية البيئة، خاصة مسألة التغيير المناخي في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ابتداء من كيوطو ١٩٩٧ إلى كوبنهاجن٢٠٠٥، مراكش ٢٠١٦، و باريس ٢٠١٥ و ٢٠١٧ وبون/ألمانيا ٢٠١٨، التي تهدف إلى تقليص نسبة انبعاث الغازات الدفيئة، ومساعدة الدول النامية على بناء إقتصادات خضراء صحية تتيح أكثر حفظ و حماية الحق في الوجود على الأرض، وضمان الحق في مستقبل ممكن.

المطلب الثالث

مفهوم التنمية المستدامة في سياق حماية الحق في المستقبل

يعود الفضل في نحت مفهوم التنمية المستدامة و تأصيله نظريا إلى كل من الباحث الباكستاني محمود الحق و الباحث الهندي أمارتايا سن اللذين يريان أن التنمية المستدامة هي تنمية شاملة، لا تقتصر على الجوانب الاقتصادية فقط.[١٩] فقد أصبحت مقولة التنمية المستدامة محورا مشتركا

١٤. إعلان ريو دي جانيرو ١٩٩٢، الديباجة.

١٥. إعلان ريو دي جانيرو ١٩٩٢، المبدأ الأول.

16. http://www.uae7.com/vb/t113927.html

١٧. دورة الجمعية العامة الإستثنائية المكرسة للبيئة سنة ١٩٩٧ و المعروفة بقمة الأرض + ٥.
ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ٢٠٠٢ (ريو+١٠) و المعروف كذلك (بإعلان جوهانسبورغ).
ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠١٢ (ريو+٢٠) و قد إنتهى بتبني وثيقة ختامية تحت عنوان «المستقبل الذي نصبوا اليه».

١٨. لجنة التنمية المستدامة ١٩٩٣.و منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات ٢٠٠٠. و المنتدى السياسي الرفيع المعني بالتنمية المستدامة ٢٠١٢ ليحل محل لجنة التنمية المستدامة. و جمعية الأمم المتحدة للبيئة ٢٠١٣.

١٩. مدحت أبو النصر، و مدحة ياسمين محمد، التنمية المستدامة: مفهومها، ابعادها، مؤشراتها، ط. ١، القاهرة: المجموعة العربية للنشر والتدريب ٢٠١٧، ص ٨٥.

لمعظم العلوم الإنسانية و تطبيقاتها،[٢٠] وقد عرف إعلان «الحق في التنمية» الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٨٦ بأن التنمية :» عملية اقتصادية واجتماعية و ثقافية و سياسية شاملة، تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم و الأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم النشطة و الحرة و الهادفة، و في التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها «.[٢١]

و كان أول ورود لمفهوم التنمية المستدامة و ربطه بالحق في المستقبل بشكل واضح كما أشير إليه سابقا في منشور أصدره الاتحاد الدولي من أجل حماية البيئة سنة ١٩٨٠، لكن تداوله على نطاق واسع لم يحصل إلا بعد استخدامه في تقرير»مستقبلنا المشترك» سنة ١٩٨٧،[٢٢] والذي عرفها بأنها :»تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة أو المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم الخاصة». و يعد هذا التعريف هو الأكثر قبولا عبر العالم، و الذي على أساسه يتم فهم التنمية المستدامة، حيث ربط بين عيش الحاضر، و المحافظة على قدرة العيش مستقبلا.

و نفس السياق أشار إليه البنك الدولي حيث اعتبر أن التنمية المستدامة هي: « تلك العملية التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة الفرص التنموية الحالية للأجيال القادمة، وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن... «.[٢٣]

وقد أشارت مدحت أبوالنصر و ياسمين محمد إلى عدد من التعاريف وخلصا إلى أن التنمية المستدامة هي:» تلك التنمية المستمرة، و العادلة، و المتوازنة، والمتكاملة، التي تراعي البعد البيئي في جميع مشروعاتها، والتي لا تجني الثمار للأجيال الحالية على حساب الأجيال القادمة».[٢٤]

ربط الباحثون في أغلب الدراسات التنمية المستدامة بضرورة وجود بيئة نظيفة، وقادرة على أن تتحمل نتائج التطور و الإنتاج المتزايد، إذ أن هذه الطبيعة أو البيئة هي الوحيدة القادرة على حفظ الاستمرار في الحياة أو ما يمكن تسميته «المستقبل الممكن» أو الذي نصبوإليه، و قد أشار المبدأ الرابع من إعلان ريو:» أنه لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة بمعزل عن حماية البيئة»، التي هي حق للأجيال الحالية و المستقبلية.[٢٥] بينما ربط المبدأ ٢١ من نفس الإعلان بين التنمية المستدامة و ضمان مستقبل أفضل للجميع .

٢٠. مأمون أحمد محمد نور، التنمية المستدامة، مجلة الأمن و الحياة، العدد ٣٦١، جمادى الآخر ١٤٣٣ هجري، ص- ص. ٥٧-٦٢، ص. ٥٧.

٢١. الجمعية العامة للام المتحدة، إعلان الحق في التنمية، بموجب القرار رقم ٤١/١٢٨ المؤرخ في ٤ ديسمبر.

٢٢. موسوعة الجزيرة، التنمية المستدامة.

٢٣. سهير إبراهيم حاجم الهيتي، الآليات القانونية الدولية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، ط. ١، ٢٠١٤، ص- ص. ١١٢-١١٣. كذلك هذا التعريف متاح على المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية، التنمية المستدامة، متاح على رابط الموقع الإلكتروني التالي: https://hrdiscussion.com/hr110729.html

٢٤. مدحت أبو النصر، و مدحة ياسمين محمد، التنمية المستدامة: مفهومها، ابعادها، مؤشراتها، ط. ١، القاهرة، المجموعة العربية للنشر والتدريب، ٢٠١٧، ص. ٨١.

٢٥. إعلان ريو، المبدأ ٣.

و قد كان إعلان جوهانسبرغ أكثر دقة حين اعتبر التنمية المستدامة فرصة فريدة للعالم للعيش ببهجة وجو يسوده الأمل، واعتبرها كذلك مسؤولية الجميع إزاء بعضهم البعض، و إزاء المجتمع الإنساني الأوسع نطاقا و إزاء أطفالنا.[٢٦]

إن التنمية المستدامة :» عملية إنتاج تستهدف تلبية احتياجات الحاضر و تطوير وسائل الإنتاج بشكل يحفظ حق الأجيال القادمة في مستقبل قابل للعيش في ظروف أفضل أو مشابهة، مع حفظ سبل تمكينهم لتطوير وسائل الإنتاج في عصرهم لصالح من يأتي بعدهم من أجيال».

لقد ارتبطت التنمية المستدامة بشكل قوي بمراعاة الحق في مستقبلٍ كامل الإمكانات التي تتيح مزيداً من تطوير وسائل الإنتاج بشكل مستمر و متواصل عبر الأجيال. و إذا كان هناك غطاء من الأمل بأن تكفل التنمية المستدامة حق البشرية في الاستمرار باعتبارها حقا للإنسان كذلك، فإنه لا ينبغي أن نتجاهل أنها مسؤولية الجميع إتجاه الجميع من أجل الاستمرار.

المطلب الرابع

أهمية التنمية المستدامة كضمان للحق في مستقبل مؤكد.

تعتبر التنمية المستدامة حلقة وصل بين الجيل الحالي والأجيال القادمة، تضمن استمرارية الحياة الإنسانية، وتضمن للأجيال القادمة العيش الكريم، و التوزيع العادل للموارد داخل الدولة الواحدة، و بين الدول المتعددة.[٢٧]

كما أنها وسيلة لتقليص الفجوة بين الدول المتقدمة و الدول النامية، و تلعب دورا كبيرا في تقليص التبعية الاقتصادية للخارج، و توزيع الإنتاج و حماية البيئة، و العدالة الاجتماعية، ولتقليص هذه الفجوة و ضمان الوصول إلى مستقبل آمن لا بد من رؤية إستراتيجية مدروسة وواضحة من أجل ترك إرث للأجيال القادمة. كما أن هذه التنمية تشكل قناة وصل بين الشمال والجنوب و تكامل المصالح بينهما.[٢٨] و من جهة أخرى إن الحق في التنمية حق أساسي غير قابل للتصرف مثله في ذلك مثل الحق في الحياة، وفي الكرامة. و بإعمال و تفعيل احترام الحق في التنمية تصان بالضرورة الحقوق الأخرى،سواء الحقوق الأصلية التي تولد مع الإنسان أو الحقوق الاقتصادية والاجتماعية و السياسية و الثقافية.[٢٩] المشار إليها في المواثيق الدولية برعاية الأمم المتحدة.

---

٢٦. تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢- /A/CONF.199/20. متاح على موقع الأمم المتحدة: https://undocs.org/ar/A/CONF.199/20

٢٧. مدحت أبو النصر، و مدحة ياسمين محمد، المرجع السابق، ص. ٩١.

٢٨. مدحت أبو النصر، و مدحة ياسمين محمد، المرجع السابق، ص. ٩٢.

٢٩. عاطف سليمان برهوم، التنمية وعلاقتها بحقوق الانسان (فلسطين نموذجاً)، ، ٢٠١٢ متاح على الموقع الإلكتروني، https://www.researchgate.net/profile/Atef_Barhm/publication/311843852_altnmyt_wlaqtha_bhqwq_alansan/links/585cd59e08ae6eb8719dbd73/altnmyt-wlaqtha-bhqwq-alansan

المطلب الخامس

المجهودات العربية لتكريس التنمية المستدامة كحق شامل من حقوق الانسان لضمان الحق في المستقبل

أشارت دراسة أجرتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا[٣٠] إلى نهج تونس باعتباره مثالا على الممارسات الجيدة للتخطيط المتكامل للتنمية المستدامة. ومع أن مستقبل هذا النهج تشوبه حالة من عدم اليقين في ظلّ تركيبة الحكومة الانتقالية الحالية في تونس، تبقى تجربة تونس مع اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة وعمليات التخطيط في إطارها نموذجًا هامًا يمكن تكراره على مستوى المنطقة العربية بأسرها[٣١]، حيث تم انشاء اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة في تونس ١٩٩٢ في إطار العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة و السهر على تطبيق القوانين ذات الصلة.

أما المملكة العربية السعودية، فحرصت على أن تتضمن خطتها الإنمائية الثامنة التي تغطي الفترة الممتدة بين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٩ فصلا كاملا عن التنمية المستدامة. وقد شملت هذه الخطة سياسة وطنية لتحقيق التنمية المستدامة على أساس تصميم الأنشطة على نحو يستوفي مستلزمات حماية قاعدة الموارد الطبيعية وتحصينها وحفظها، والحفاظ على الموارد غير المتجددة، والبحث عن موارد بديلة أو إضافية. وتحقق المملكة تقدمًا أيضًا في عناصر أخرى من عناصر الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة فاستحدثت مؤسسات تشريعية، ووضعت سياسات، وشكلت مجلسًا للبيئة ولجنة وطنية للتنمية المستدامة[٣٢]. كما تحاول من خلال عدة برامج جعل الربع الخالي منطقة انتاج للطاقة الكهربائية.

وسجلت عمان تقدمًا في مجال التنمية المستدامة، إذ استحدثت الإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة في عام١٩٩٦، وأنشأت مجموعة من الهيئات المعنية بالتنمية المستدامة على غرار اللجنة الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة ولجنة مؤشرات التنمية المستدامة. والجدير بالذكر أن خطوات هامة قد سجلت في تطوير المؤسسات العلمية مثل مركز الأبحاث البيئية في جامعة السلطان قابوس ومجلس البحوث العلمية ومركز متخصص في الأبحاث البيئية يهدف إلى تعزيز الدراسات والأبحاث البيئية وتنسيقها داخل السلطنة.[٣٣]

---

٣٠. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا (٢٠٠١) الإستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة في أفريقيا: تقييم لست عشرة دولة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، أديس أبابا.

٣١. تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)الاستعراض الإقليمي لمؤسسات التنمية المستدامة في المنطقة العربية) December 2011 5 5/E/ESCWA/SDPD/2011. ص ٢٩ متاح على الموقع الإلكتروني الآتي:..https://www unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/e_escwa_sdpd_11_5_a.pdf

٣٢. تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا، نفس المرجع السابق، ص ٣٢.

٣٣. تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا، نفس المرجع السابق، ص. ٣٢ ، ٣٣.

أما الإنجاز الأهم الذي سجله المغرب في مجال التنمية المستدامة فكان صياغة الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة في نيسان/أبريل ٢٠١٠ ، إضافة إلى خطة عمل منبثقة من إستراتيجية قطاع البيئة. كما أنشأ المغرب المراصد الإقليمية للبيئة والتنمية المستدامة ونّفذ برامج وطنية عدة لتعزيز التكامل بين القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية[٣٤]، إلى جانب الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة التي صادق عليها المجلس الوزاري المنعقد في ٢٥ يونيو ٢٠١٧، و صادق مجلس الحكومة برئاسة السيد العثماني أيضا على مشروع مرسوم رقم ٢,١٧,٦٥٥ بإحداث اللجنة الاستراتيجية للتنمية المستدامة برئاسة رئيس الحكومة ، وتتألف من جميع أعضاء الحكومة الذين يشرفون على القطاعات التي تكتسي طابعا أولويا من حيث متطلبات التنمية المستدامة، يأتي تفعيلا لمقتضيات القانون الإطار رقم ١٢ , ٩٩ بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة،[٣٥] حيث تنص الفقرة الأخيرة من المادة ١٥ منه على: أن إحداث آلية للتقييم والتتبع يعد من بين المرتكزات التي تقوم عليها، بغية تحقيق الأهداف المتوخاة منها وضبط وتصحيح الإجراءات المتخذة عند الاقتضاء». إضافة إلى مشاريع الطاقة الشمسية بمناطق الجنوب تحت مسميات نور ١، و نور ٢، ونور ٣، و هي أحد أضخم مشاريع إنتاج الطاقة من المصادرة المتجددة عبر العالم، و مشروع «زيرو ميكا» الذي يسعى إلى توعية الشعب بمخاطر استخدام أكياس البلاستك على البيئة و المستقبل و عمل على تعويضها بأكياس ورقية قابلة للتحلل في وقت وجيز، وقد صرح رئيس الحكومة المغربية سعد الدين العثماني: أن الحكومة منخرطة في كل البرامج الجادة الداعمة للتنمية المستدامة و الاقتصاد الأخضر.»[٣٦] الذي اعتبره إقتصاد المستقبل.[٣٧] كما أنشأ المغرب في هذا السياق وزارة خاصة بالتنمية المستدامة هي وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة، وانشأ أيضا كتابة الدولة لدى وزير الطاقة و المعادن و التنمية المستدامة المكلفة بالتنمية المستدامة.

أما في دولة الإمارات العربية المتحدة فيعد مشروع مدينة مصدر واحدا من اضخم مشاريع الطاقة الشمسية في الإمارات والعالم،٣٨ كما تعمل بكل جدية على تطوير برنامج أطلس العالمي للرياح لتوليد الطاقة.[٣٩]

و يبدو أن جميع دول مجلس التعاون قد وضعت خططا اقتصادية متوسطة المدى تجعل من التنمية المستدامة محورا لها خاصة فيما يتعلق ببناء إقتصاد متنوع المصادر ومحاولة تقليص الاعتماد شبه

٣٤. تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا، نفس المرجع السابق، ص. ٣٢

٣٥. صحيفة بيان مراكش، مجلس الحكومة يصادق على مشروع مرسوم يقضي بإحداث اللجنة الاستراتيجية للتنمية المستدامة، ٢٢ فبراير ٢٠١٨) متاح على موقع: https://bayanemarrakech.com

٣٦. صحيفة الصحراء المغربية، ٣ أكتوبر ٢٠١٨ متاح على موقع: 143276/https://assahraa.ma/web/2018

٣٧. جريدة الأحداث المغربية، رئيس الحكومة: الاقتصاد الأخضر إقتصاد المستقبل و التنمية المستدامة خيار العالم، ٠٣- أكتوبر ٢٠١٨ . متاح على موقع https://www.maghress.com/ahdathpress/623994

38. http://solarsnipers.com/pages/article_details/solar-energy-in-united-arab-emirates

39. https://elaph.com/Web/News/2015/1/975867.html

الكلي على النفط، و في هذا السياق نجد خطة اللمملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، و إستراتيجية التنمية العمانية ٢٠٢٠ و كذلك رؤية ٢٠٤٠، رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ و التخطيط الإستراتيجي، وخطة الكويت ٢٠٣٥، إضافة إلى رؤية مملكة البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠ التي تحظى برعاية خاصة من قبل ملك البلاد الملك حمد بن عيسى آل خليفة حيث قال «إن هذا البرنامج «البحرين ٢٠٣٠» ملزم لجميع الدوائر الرسمية، مع أنه لها الحق أن تناقشه وتطوره». وتابع أن «الهدف من هذه الرؤية الاقتصادية للعام ٢٠٣٠ هو المواطن، الفرد البحريني، فالتنمية التي لا يكون المواطن هدفها لا فائدة منها ولا نريدها...».[٤٠]

و ينبغي الإشارة أن العرب كانوا سباقين لاحترام مقومات التنمية المستدامة بمفهومها المعاصر، و يكفي أن نشير إلى قصة «منجم السكري» في عهد الملك المصري فاروق سنة ١٩٤٨ حين زاره وعلم أنه ثاني أكبر منجم ذهب في العالم فأمر بإغلاقه معتبرا أنه: حق للأجيال القادمة حتى ينعموا في خير أجدادهم، و ليعلموا أننا لم نفرط في ثروات مصر». إذ رأى آنذاك أن مصر لديها ما يكفيها من ثروات، و ليس هناك ما يدعو للمساس بثروات أخرى جديدة.[٤١] و قد اعتبر الكاتب ناصر يوسف في مقال له حول منجم السكري للذهب منشور على موقع –دوت مصر– الألكتروني، في ٠٢ مارس ٢٠١٧ أن: «منجم السكري للذهب .. إرث الملك فاروق للمصريين». إن التصريح المنسوب لملك مصر يعكس مفهوم التنمية المستدامة و دورها في حفظ حق الأجيال القادمة في مستقبل لا يقل جمالا عن وضع الأجيال الحالية بكل دقة و وضوح، كما يعكس إدراك القيادة المصرية آنذاك لحق الأجيال القادمة في الإستفادة من الموارد المتاحة.

إن الاهتمام العربي عموما بالتنمية المستدامة – يجعل منها أكثر من مجرد سياسة إدارية – و يرتقي بها إلى مستوى الحق الواجب مراعاته سواء في تشكيل الحكومات أو اعتماد الإستراتيجيات العامة للبلاد. لكن لا يفوتني أن أشير أن هناك تخوفات من أن تكون السياسة العربية المتعلقة بالتنمية المستدامة نابعة من الأزمة الاقتصادية التي تمر بها المنطقة لتبرير سياسات التقشف، و ليس من إدراك عميق و حقيقي لضرورة التنمية المستدامة باعتبارها حقا من حقوق الإنسان يضمن للأجيال العربية القادمة حقا في الحياة والمستقبل بظروف لا تقل إمكانات عما هو متاح للأجيال الحالية.

المطلب السادس

ضرورات التنمية التنمية المستدامة لحماية حق الأجيال القادمة في المستقبل

سعيا لتحقيق التنمية المستدامة، فإن الدول فرادى و جماعات ملزمة باعتماد خطط تعتمد رؤى

40. http://www.alwasatnews.com/news/20488.html
41. https://lite.almasryalyoum.com/extra/62986/

واسعة الأفق مقيدة في ذلك ب:

١- ضرورة إشراك الفاعلين الوطنيين في تحقيق التنمية المستدامة

أشارت ديباجة تقرير مؤتمر ريو أنه :»ليس هناك أمة تستطيع هذا-أي تحقيق التنمية المستدامة- من تلقاء نفسها، معا يمكننا إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية المستدامة». إن التعاون الدولي كمبدأ قانوني تمت الإشارة إليه في أغلب المواثيق الدولية ابتداء من ميثاق الأمم المتحدة الذي اعتبره مقصداً من مقاصد الأمم المتحدة،[٤٢] و جعل منه إعلان ريو مبدأ من مبادئ التنمية المستدامة.[٤٣]

إذا كان التعاون الدولي مهما للتنمية المستدامة، فإن التعاون الوطني عن طريق إشراك كل الفاعلين الوطنيين لا يقل أهمية، بل يبدو أنه واجب وطني، حيث ينبغي أن ينخرط في استراتيجيات التنمية المستدامة كل من الشركات العاملة على أرض الدولة؛ والأفراد مواطنين ومقيمين .

٢- ضرورة الإسراع في الاعتماد على المصادر المتجددة للطاقة في مرافق الدولة على الأقل

ترى قيادات شركة «شنا يدر إلكتريك» ضرورة تحرير قطاع الطاقة – الذي سيعتمد مستقبلا على الكهرباء كليا – من الكربون باستخدام مصادر متجددة و التحول إلى الكهرباء على نطاق واسع في الاستخدامات النهائية للطاقة، وقد أشار أن مصادر الطاقة المتجددة منتشرة كفاية وتمثل كمياتها ثلاثة أضعاف إجمالي الوقود الأحفوري المستخرج من الأرض، فضلا عن تجددها كل يوم، و يرى أن الاعتماد على الطاقة الكهرباء المتجددة النظيفة تساعد على مضاعفة الكفاءة الإجمالية لنظام الطاقة».[٤٤] و تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة، و المملكة المغربية من التجارب العالمية الرائدة في مجال اعتماد إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية.

كما ينبغي على الدول العمل على حفض الفاقد المائي و الكهربائي عن طريق إعادة تأهيل شبكات الماء و الكهرباء، في إطار خططها استعدادا للمستقبل. وتعتبر التجارب الصينية في اعتماد مصادر الطاقة المتجددة لإنارة الشوارع العامة مثالا من الواجب اعتماده في دولنا بسبب الموارد المتجددة المتاحة بوفرة، حيث يستطيع كل عمود إنارة إنتاج طاقة كهربيائية ذاتية نظيفة و مستدامة بشكل مستقل، مما سيساعد على تسهيل إيجاد مدن ذكية مستدامة في عالمنا العربي بأقل تكلفة.

٣- واجب إحياء الأراضي الموات

يقصد بالأراضي الموات حسب تعريف ابن منظور :» ما لم يستخرج و لا إعتمر....والموات أيضا

٤٢. ميثاق الأمم المتحدة، المادة ١، الفقرة ٣.
٤٣. إعلان ريو١٩٩٢، المبدأ ٥.
٤٤. ميناهيرالد – أبو ظبي، الخميس ١٠ يناير ٢٠١٩، متاح على موقع. https://www.menaherald.com/economy/energy

تلك الأراضي التي لا ينتفع بها أحد «.[٤٥] و قد أجمع الفقه أن الأراضي الموات هي تلك الأراضي التي لم تستثمر أو لم تعمر و بالتالي هي تلك الأراضي غير المستعملة أو المستغلة،[٤٦] ويكون إحياؤها باستثمارها أو إعمارها لقوله تع إلى: (وَآيَةٌ لَّهُمُ الْأَرْضُ الْمَيْتَةُ أَحْيَيْنَاهَا وَأَخْرَجْنَا مِنْهَا حَبًّا فَمِنْهُ يَأْكُلُونَ).[٤٧]

و قد نظم التشريع المغربي إحياء الأراضي الموات من خلال مدونة الحقوق العينية، وكذلك عمل النظام (التشريع السابق) السعودي،[٤٨] بخصوص استحكام الأفراد للأراضي التي تم إحياؤها من قبلهم.

ويُرجع في مسألة حقوق من أحيا الأراضي الموات إلى القانون الوطني، ويُستحب أن يكون للدولة المبادرة. وهذا الإحياء سيُمكن من إنعاش مختلف المشاريع التنموية، و يحفظ الإمكانات المتاحة لصالح الأجيال القادمة، وذالك بتقليل الضغط على الأراضي الحية التي تساهم بشكل مباشر في تحقيق التنمية المستدامة، وهو ما يساعد على حفظ التكلفة الإجمالية لمستقبل قابل للحياة عن طريق إحياء الممكن و المحافظة على ماهو حي، عوض قتل الحي و البحث عن طرق مكلفة لإعادة إحيائه.

٤- خفض معدل الضريبة

حيث إن معدل الضرائب في بعض الدول النامية هو الأعلى عالميا، مثلا تنزانيا ،٣٠٪ ضريبة لمن دخلهم ٤٧٥ USD، إضافة إلى ٢٠٪ ضريبة مضاعفة هذه المستويات العالمية من الضرائب تجعل من المستحيل على هذه الدول بناء نفسها من أجل مستقبل أفضل، خاصة أن لها أدنى مستويات أجور في العالم، فالشركات العملاقة لن تنشئ مصانع في هذه الدول بسبب معدلات الضريبة المرهقة ، فالضرائب تقتل أي إمكانية للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، بل تقتل أي أمل لمثل هذه الدول في التقدم.[٤٩] و هذا يجعلها دائما تحت ضغط القروض و المساعدات، وعادة تحاول هذه الدول أن تثبت من خلال فرض الضرائب قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه المؤسسات الدولية، لكن الضرائب لا يمكنها أن توفر أي أموال مستدامة، إذ أنها تضر بالاقتصاد على المستوى المتوسط والبعيد المدى، فتظهر العواقب المأسوية للقروض الدولية، إذ أن المؤسسات الدولية حريصة على

٤٥. ابن منظور، لسان العرب، ٢٠٠٣، دار صادر، الجزء ١٤، حرف الميم.

٤٦. الحسن أولياس، الأراضي الموات كمصدر من مصادر تكوين الرصيد العقاري للدولة، متاح على الموقع الإلكتروني الآتي:http:// blog-post_9.html/08/droitagadir.blogspot.com/2016

٤٧. سورة يس، الآية ٣٣.

٤٨. المادة ٨٥ من نظام الأعمال الإدارية بالدوائر الشرعية الصادر بالتصديق العالي رقم ١٠٩ بتاريخ ١٣٧٢ -٠١ -٢٤ هجري، والمعدل بقرار المقام السامي رقم ٢١٦٧٦ بتاريخ ١٣٨٧-١١-٠٩ هجري.

٤٩. السناتور فينيك تصريح حول تقليص الضريبة، على قناة NBC News متاح على : Youtube, Senator Vinick on Tax Cuts

نيل حقوقها بغض النظر عن العواقب، رغم أن القروض كانت قصد المساعدة على التنمية، إذ يجب تحفيز هذه الدول لخفض الضرائب لتفادي الوقوع في مصير تنموي مجهول، فنسبة الضرائب المرتفعة تقلص الاستهلاك، وتمنع تحفيز الاستثمار الأجنبي، و تقلل نسب الوظائف داخل الدولة.

وهذا ينعكس سلبا على تعليم و صحة الأفراد، ويفرض سوء التغذية، وحينها لن يكون بمقدور المساعدات الدولية مواجهة هذا الخلل. إن استمرار مديونية الدولة خير من تدمير حق الأجيال القادمة في مستقبل قابل للعيش، و في هذا السياق أشير إلى النهج الصيني المتمثل في الإعفاءات الضريبية و تخفيضها مقابل فرض نسب عمالة على المستثمر الأجنبي في ظل توفير يد عاملة مؤهلة و قادرة على المنافسة عالميا، وهذا ما تفتقر إليه دول عربية وإفريقية كثيرة.

و من خلال عدد من التجارب تبين أن المشاريع الصينية المقامة في الدول العربية والإفريقية تستفيد من الامتيازات والإعفاءات الضريبية، دون استفادة اليد العاملة المحلية من التشغيل بنسب مقبولة، إذ تفرض الصين تشغيل مواطنيها في المشاريع والاستثمارات الصينية المقامة خارج الصين، في حين أن الصين لا تقبل تشغيل اليد العاملة الأجنبية في المشاريع والاستثمارات الأجنبية بالصين بنسبة تتجاوز ٣٠٪ من مجموع العمالة، هو ما أشار اليه رئيس الوزراء الماليزي الحالي مهاتير بن محمد في مقابلة مع قناة صينية حيث تستفيد الصين من تشغيل اليد العاملة الصينية في مشاريعها خارج الصين.

٥- إدراج التعليم ضمن استراتيجيات تحقيق التنمية المستدامة.

إن ربط النظام التعليمي ومناهجه، و محتوى أنشطته بالمجتمع و احتياجاته أحد التوجهات الناجحة لخلق خبرات تعليمية مستدامة ذات معنى، إذ ينبغي زرع ثقافة التمييز بين الحاجات و الرغبات لدى المتعلم، حيث أن السعي إلى امتلاك أشياء ليس لنا بها حاجة حقيقية يقلل من احتمال أن تصل هذه الأشياء إلى الأشخاص الذين يحتاجونها فعلا، و يعتمدون عليها للنجاة. و هذا النوع من الوعي يتطور بتطور الطفل و نموه عبر المراحل الدراسية المختلفة.[٥٠] حيث أن المدارس يمكن أن ترعى جيلا جديدا من البشر الذين يتمتعون بالمعرفة البيئية لدعم التحول لمستقبل مزدهر و مستدام. إذ تنص المادة ٦ من المعاهدة الإطارية للأمم المتحدة حول التغير المناخي على متابعة التعليم و التدريب و الوعي العام فيما يتعلق بالتغير المناخي، لأن النظام التعليمي القوي يعزز قدرة الوصول للفرص، و أن أفضل الوسائل الفعالة لاستعادة وتحقيق توازن الأرض تتمثل في التعليم. و يرى نيلسون مانديلا أن «التعليم هو السلاح الأقوى الذي يمكنك استخدامه لتغيير العالم». و التعليم من أجل التنمية المستدامة هو عبارة عن تمكيننا من تناول تحديات الحاضر

٥٠. - نهال لطفي-الطريق للمستقبل، التعليم لتحقيق التنمية المستدامة. متاح على موقع الموقع الإلكتروني الآتي: http:// democracy.ahram.org.eg/News/17476.aspx

والمستقبل العالمية وخلق مجتمعات أكثر صمودًا واستدامة بشكل بنّاء ومبتكر.[٥١]

إن مبادرة الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة التي تقودها اليونسكو تستهدف بوضوح زرع المعرفة، و المهارات و الأساليب و القيم اللازمة من أجل تشكيل مستقبل مستدام.[٥٢]

وليس بالضرورة تخصيص مقررات تحت مسميات التنمية المستدامة رغم بداية تشكل فرع جديد من فروع القانون الدولي - هو القانون الدولي للتنمية المستدامة- الذي ينادى به عدد من فقهاء القانون الدولي، و تعتبر تجربة فنلندا و أستراليا أهم تجارب إدماج مفاهيم التنمية المستدامة في مقررات الفصول الدراسية.

٦- دعم البحث العلمي المتعلق بالتنمية المستدامة

إن دعم البحث العلمي المرتبط بالتنمية المستدامة هو الاستثمارالحقيقي لأجل مستقبل مستدام، ولا يمكن بأي حال من الأحوال تحقيق أي نوع من التنمية دون دعم واستثمار في العلوم ذات الصلة بالتنمية المستدامة، إذ تعتبر المعرفة العلمية بتاريخ الأرض والموارد المعدنية، و معرفة النظم الإيكولوجية و التنوع البيولوجي، وتفاعل الإنسان مع النظم البيئية مهمة لمساعدتنا على فهم كيفية إدارة كوكبنا من أجل مستقبل سلمي و مستدام.[٥٣]

٧- توظيف الشباب لصالح التنمية المستدامة من أجل بناء مستقبل ذي كفاءة

لا يمكن أن تشكل التنمية المستدامة حقيقة واقعة بإهمال دور الشباب في قيادة المجتمعات، وخير مثال، دول شرق آسيا التي اعتمدت في نهضتها الاقتصادية الكبرى على الشباب مع استغلال كامل طاقاتهم الفكرية و الإنتاجية.

٨- استغلال الثروة المتاحة لصالح المستقبل

إن الدول ملزمة بالإدارة الرشيدة للثروة المتاحة بشكل يراعي مصلحة الأجيال المستقبلية، باستخدام عناصر التنمية- من موارد و إمكانات- في حدود الحاجة الحالية، و حماية الحق بقدر حماية عناصر هذه التنمية، فمحاولة توفير فائض الثروة أو أموال مجمدة في إطار الصناديق السيادية لا يعني فعلا تحقيق تنمية مستدامة أو حفظ حق الأجيال القادمة في الثروة.بل إن الثروة الحقيقية المدخرة لصالح الأجيال القادمة هي الاستخدام في حدود الحاجة، واستثمار الفائض لتطوير الموارد الطبيعية لصالح الأجيال القادمة.

---

٥١. موقع سيكيم الإلكتروني، الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة: تعليم أجيال المستقبل، متاح على https://www./sekem.com/ar

٥٢. -الجزيرة الإخبارية، التعليم من أجل التنمية المستدامة بتاريخ ٢٠-٠٥-٢٠٠٥.

٥٣.-الموقع الرسمي لصفحة منظمة اليونسكو على شبكة الإنترنت، متاح على الموقع الآتي : https://en.unesco.org/themes/science-sustainable-future

المبحث الثاني

طبيعة التنمية المستدامة كغطاء لحماية الحق في المستقبل

تثير التنمية المستدامة جدلا فقهيا و قانونيا واسعا حول مدى اعتبارها حقا من حقوق الإنسان كما أشارت إليه العديد من الإعلانات و البروتوكولات و الاتفاقات الدولية، أم أنها مجرد معيار من معايير التنمية الواجب المراعاة، كما أشارات محكمة العدل الدولية، أم أنها تشكل في حد ذاتها، مبدأ تراث إنساني مشترك. و هل يشكل «عدم مراعاة التنمية المستدامة» مخالفة لقاعدة قانونية تستلزم المسؤولية؟

بالرغم من شبه الإجماع العالمي حول أن التنمية المستدامة تعتبر إطاراً مناسباً لاتخاذ القرارات البيئية و التنموية، فإن العديد من الفقهاء يرون أن التنمية المستدامة فكرة مبهمة، وواسعة في معناها كي يكون لها وضعا معياريا، في حين يرى آخرون أنها قد اكتسبت مكانا مهما في معجم القانون الدولي، و أن هناك اتجاها يدعو إلى الاعتراف بميلاد قانون دولي للتنمية المستدامة، إذ يمكن القول إنّ مفهوم التنمية المستدامة قد اخترق المعاهدات الدولية كحق من حقوق الإنسان.

المطلب الأول

التنمية المستدامة و الحق في المستقبل

يصنف الحق في التنمية ضمن الجيل الثالث لحقوق الإنسان كأحد حقوق التضامن إذ اقترنت حقوق وحريات الجيل الثالث بالدور الذي تلعبه الأمم المتحدة طبقا لميثاقها، و هذه الحقوق يرتبط بعضها بالفرد، بينما يرتبط البعض الآخر بالجماعة، لكن ليس ضمن مفهوم الدول القومية، و إنما ينصرف الاهتمام بها إلى سائر البشر، ليشمل الإنسانية كلها، و هي حقوق وليدة التطور القانوني على المستوى الدولي، كالحق في السلام، الحق في بيئة نظيفة، و الحق في التنمية، وهذه الحقوق تفرض دورا ايجابيا على كل أطرافها المعنية، و التي هي الشعوب، والحكومات، و المجتمع الدولي.[٥٤]

إن فلسفة عملية التنمية المستدامة، فلسفة محفزة للاستثمار الأمثل للموارد والحفاظ عليها، وإيجاد كافة السبل الرشيدة لتحقيق برامج تنموية متواصلة، بخطوات تقدمية متتابعة، متكاملة و مترابطة في سياق الاستدامة[٥٥]. و غير منحصرة بزمن معين أو تحقيق حاجاتٍ خاصةٍ بجيل دون غيره.

و تتضمن الاستدامة الحفاظ على كافة الموارد الطبيعية، وغيرها لصالح الأجيال القادمة،[٥٦]

٥٤. إحسان محمد شفيق، نحو تصنيف جديد للحقوق و الحريات، مجلة القانون المقارن، العدد ٢٠، سنة ٢٠٠٣، ص ٦٠-٥٩.
٥٥. خالد الملحم، التنمية المستدامة من أجل أجيال المستقبل،جريدة اليوم، ٠٣-يونيو- ٢٠١٧.(الموقع) االآتي : .www.alyaum.com/article/1131411/
٥٦. خالد الملحم، نفس المرجع السابق.

والعمل على تطويرها بشكل أكثر كفاءة، إذ ارتبطت هذه التنمية ارتباطا وثيقا بالعناصر الاقتصادية و الاجتماعية التي تجعل من حفظ الحق في المستقبل ركيزة أساسية ووجها من أوجه استمرار البشرية، حيث تتميز في هذا السياق بكونها تنمية شاملة لجميع عناصر الحياة، و مستمرة غير مقيدة بظروف زمن معين، لا تقتصر ثمارها على الأجيال الحالية، وأنها تنمية طويلة المدى تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر و مراعاة حق الأجيال القادمة في الموارد المتاحة و تلك التي يمكن إتاحتها[٥٧]. وأنها تنمية عادلة بين الأفراد و الشعوب و الأجيال، و ترتب مسؤولية مشتركة لتحقيقها وحمايتها. و تتضح مكانة التنمية المستدامة كضمان للحق في المستقبل من خلال مجموعة من الخصائص و المبادئ التي تقوم عليها. إن مبدأ المساواة بين الأجيال تجعل من التنمية المستدامة حقا يجب الوفاء به من أجل تلبية الاحتياجات التنموية للأجيال الحالية و المستقبلية بشكل عادل.[٥٨]

إضافة إلى مبدأ التعاون الدولي المشار إليه في المبدأ السابع من نفس الإعلان من أجل الحفاظ على صحة و سلامة النظام البيئي للأرض و حمايته واستعادته لصالح البشرية جمعاء؛ و كذا مبدأ المسؤولية المشتركة بين أفراد وشعوب نفس الجيل، والمتفاوتة حسب المساهمة في التدهور البيئي العالمي، وكذا المسؤولية المشتركة لمختلف الأجيال المتعاقبة .

لقد صيغت التنمية المستدامة في عديد الإعلانات والتوصيات و القرارات من خلال خصائصها و مبادئها لتشكل مظلة حامية لأغلب حقوق الإنسان بما فيها الحق في الحياة والمستقبل و الأمن و السلام .

و إذا كان عموما قد انجلى الجدل حول اعتبار التنمية المستدامة حقا من حقوق الإنسان في الكثير من الإعلانات و المؤتمرات الدولية، فإن وضعها رغم التنصيص عليها في كثير من القوانين الوطنية باعتبارها هدفا لا بد من مراعاته، لم يرتق إلى اعتبارها حقا من حقوق الإنسان إلا من خلال ربطها بالحق في بيئة نظيفة و صحية الذي أشارت إليه أغلب دساتير العالم.[٥٩]

و إنه من الواجب أن تتضمن الدساتير الوطنية الإشارة لهذا الحق، في إطار«دسترة التنمية المستدامة» باعتبارها حقا، وعلى الدول تبني ما جاء في الإعلانات و المؤتمرات المتعلقة بالتنمية المستدامة من أحكام وترجمته على النطاق الوطني، من خلال إدراجه في منظومتها القانونية. وهذا التبني يبلغ مداه حين تقوم الدولة بدسترة الحق المعني، حيث يؤدي هذا الإدراج في صلب الدستور إلى تدعيم المكانة القانونية للتنمية المستدامة، ويضفي عليها طابع الإلزام، ويمنح صاحب الحق فيها امتيازات في مواجهة الغير بما فيه هياكل الدولة، كما أن القيمة الدستورية لأي

٥٧. مدحت ابو نصر– و مدحت ياسمين محمد،المرجع السابق،ص.ص. ٨٣–٨٥ . .
٥٨. إعلان ريو ١٩٩٢– المبدأ ٣.
٥٩. الدستور المغربي، الفصل ٧١– الدستور الأوكراني، الفصل ٥٠.

حق تضع على الدولة و المواطن أفرادا و مؤسسات التزامات لضمان تحقيقيه وفرض احترامه تحت سقف القانون ورقابة القاضي.[٦٠]

المطلب الثاني

التنمية المستدامة و مبدأ التراث الإنساني المشترك

ربطت أغلب الدراسات الأولى التنمية المستدامة بحفظ و حماية البيئة – التي تعتمد في سبيل ذلك مجموعة من المعايير المتمثلة في: تقييم الأثر البيئي، النهج الوقائي، مبدأ الملوث يدفع أو يسدد، مبدأ التكامل و مبدأ الإدارة الرشيدة– و التي تعتبر حسب إعلان ستوكهولم منذ ١٩٧٢ مسؤولية عامة لفائدة الأجيال الحالية و المستقبلية[٦١]. حيث أن تحقيق التنمية ينبغي أن يراعي الاحتياجات البيئية للأجيال الحالية و المستقبلية.[٦٢]

و يرى (Shaw) أن التوازن الصحيح بين البيئة و التنمية يشكل حاليا أكبر تحد يواجه المجتمع الدولي و يعكس صراع المصالح في إطار مبدأ السيادة و تفعيل تعاون دولي حقيقي. ويتمحور الاهتمام الدولي بالبيئة و علاقتها بحقوق الإنسان أساسا حول حماية المواقع الطبيعية والحفاظ على التنوع البيولوجي، والتصدي للتصحر، والتلوث، وحماية طبقة الأوزون، و هي كلها تتعلق بالبيئة و المحيط المباشر لعيش الإنسان.[٦٣]

إن حماية التنوع البيولوجي الذي كان مركز اهتمام عدة اتفاقيات[٦٤] شكل اهتماما مشتركا للبشرية و جزء لا ينفصل عن عملية التنمية، يؤدي إلى بلورة وتفعيل مبدأ التراث الإنساني المشترك،الذي يتمثل في حق البشرية جمعاء في تشارك منافع بعض المناطق خارج حدود الولاية الوطنية، والموارد العابرة للحدود، التي ينبغي ألا تقتصر منافعها على مجموعة دون أخرى، ولا على جيل دون آخر ،دون تمييز،كما ينبغي استخدامها مع مراعاة مصالح واحتياجات الدول و الشعوب الأخرى حاضرا أو مستقبلا.٦٥ حيث اعتبرت معاهدة أنتاركتيكا Antarctic لعام ١٩٥٩ القارة القطبية الجنوبية تراثا إنسانيا مشتركا، واعتبرت اتفاقية الأمم المتحدة حول القمر لعام ١٩٧٩ في مادتها ١١، القمر وموارده الطبيعية تراثا إنسانيا مشتركا، وكذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون

---

٦٠. ليلى اليعقوبي، الحق في بيئة سليمة.مركز جيل البحث العلمي ،مجلة جيل حقوق الانسان، العدد ٢، يونيو٢٠١٣، ص.ص. ٥٧-٤٧، ص ٥٠.

٦١. إعلان ستوكهولم ١٩٧٢، المبدأ الأول.

62. Malcolm N.shaw, international law ,sixth edition, cambridge university press, 2008 ,p. 850

٦٣. ليلى اليعقوبي، المرجع السابق، ص. ٥٠.

٦٤. على سبيل المثال، إتفاقية واشنطن للتجارة العالمية لأصناف الحيوان و النبات البري المهدد بالإنقراض لعام ١٩٧٣، و إتفاقية التنوع البيولوجي لعام ١٩٩٢.

65. D.ED.DARAN and Fatima.Z.ELhajraoui, on the international legal principles of international seabed Area System, Medwell Journals, Social science, 2013,volume.8. Issue 4, P.P 342.346, P. 344.

البحار لعام ١٩٨٢ صنفت المناطق الدولية لقاع البحار خارج حدود الولاية الوطنية نطاقا خاضعا لمبدأ التراث الإنساني المشترك.[٦٦]

يتميز الحق في التنمية باعتباره حقا فرديا وجماعيا للحاضر والمستقبل ويتسم بعالمية المصدر،حيث تم إقرارها و ضمانها في المراحل الأولى في إطار المجتمع الدولي، لتنحدر إلى مستوى التشريعات الوطنية ،وباعتبارها حقا فهي ذات طابع عالمي تهم كل إنسان مهما كان بلده، أو عرقه، أو جنسه، أو لغته أو دينه، ومن خلال هذا التصور تنصهر التنمية المستدامة في مصير الإنسان كلا لا يتجزأ، إذ يعد تراثا إنسانيا مشتركا، نتحمل جميعا مسؤولية تحقيقه، ونتقاسم جميعا فوائده، كما هو شأن الهواء و الماء والفضاء، ويستفاد من خلال مفهوم التنمية المستدامة أن سعي الأجيال الحالية لأجل التنمية الاقتصادية و القضاء على الفقر ينغي ألا يشكل ضررا على البيئة ومواردها التي ستعتمد عليها الأجيال المستقبلية لتلبية احتياجاتهم.[٦٧] و هو مايعكس احترام مبدأ العدالة بين الأجيال. ٢ المشار إليه في تقرير«Our common future»، إذ يجب ألا تقلل معدلات استغلال الموارد البيئية من قبل الجيل الحالي الأساس الذي يمكن لأبناء الجيل القادم من خلاله بناء تنميتهم، ويجعل الدول ملتزمة بحفظ البيئة الطبيعية واستخدامها لصالح الأجيال الحالية و المستقبلية.[٦٨]

إن التفكير في تنمية مستدامة على المستوى المحلي لا يمكن أن ينفصل عن الفعل على المستوى الدولي و هو ما لخصه شعار «Think local, Act global»، إذ أن امتداد آثار التنمية المستدامة جغرافيا و زمنيا يشكل حجر أساس لحق الإنسان أو حق الأرض عموما في الاستمرار مستقبلا مع القدرة على الإنتاج في حياة لا تقل خصائص ظروفها عن خصائص حياة الأجيال الحالية والسابقة ، و إدراج التنمية المستدامة كتراث إنساني مشترك يجعلها مظلة لحماية باقي حقوق الإنسان الأخرى، التي لا يمكن التمتع بها في غياب حق مضمون في المستقبل.

---

٦٦. اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ١٩٨٢- الجزء ١١- المواد- - ١٨٦ إلى ١٣٧،التي تجسد إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة حول) المبادئ التي تحكم قاع البحار والمحيطات قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم/XXV) . ٢٧٤٩).

67. Virginie Barral* Sustainable Development in International Law: Nature and Operation of an Evolutive Legal Norm, The European Journal of International Law, Vol. 23 no. 2, P-P. 377-400, P.380.

68. Our Common Future, Annexe 1: Summary of Proposed Legal Principles for Environmental Protection and Sustainable Development Adopted by the WCED Experts Group on Environmental Law.

المطلب الثالث

التنمية المستدامة كمبدأ من مبادئ القانون الدولي

ظهر مفهوم التنمية المستدامة خلال السنوات الماضية ليبَلوَر كمبدأ من مبادئ القانون الدولي الذي يجسد التوازن بين تحقيق التنمية الاقتصادية و حماية البيئة.[٦٩] و على الرغم من حقيقة كون التنمية المستدامة أصبحت أحد أكثر المبادئ التي تناقَش في الخطابات القانونية والسياسية دوليا و محليا، وعلى الرغم من اعتبارها الإطار الملائم لصنع القرار في مجال البيئة والتنمية فإن معناها لا يزال موضع خلاف.[٧٠]

و حيث دعا إعلان ريو ١٩٩٢ إلى ضرورة تكامل و اندماج البيئة والتنمية في عملية اتخاد القرار، واعتبر إعلان جوهانسبورغ أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة دعامات متساوية القيمة والأهمية للتنمية المستدامة. [٧١] جادل القاضي Weeramantry في القضية المتعلقة بمشروع Gabcikovo- Nagymaros عام ١٩٩٧ (بين هنغاريا و سلوفاكيا) أن التنمية المستدامة ليست مجرد مفهوم، بل هي مبدأ قانوني ذو قوة معيارية[٧٢]. و يضيف أن الحق في التنمية من جهة، والحق في حماية البيئة من جهة أخرى يبدوان متعارضين في تطبيقها، ولا يمكن التوفيق بينهما إلا من خلال اعتماد معيار مبدأ التنمية المستدامة، التي تعتبر أساس المصالحة في التعارض المحتمل بين الحقين السابقين إذ تلعب كمبدأ قانوني دور الوسيط.

ويرى Elhaji كنتيجة للعمليات الخطابية على مدى سنوات عديدة، وتنوع الجهات الفاعلة على المستوى الدولي، أصبحت التنمية المستدامة «رمزا» لإدارة وتوقع المجتمع ا الدولي لإندماج الإعتبارات الاقتصادية و الاجتماعية والبيئية في عملية صنع القرار، ومن جهة أخرى يمكن اعتبارها معيارا توجيهيا يمكن من خلالها تحسين عملية إتخاد القرار نحو تحقيق النمو الاقتصادي المنصف وحفظ البيئة والرفاهية الاجتماعية،[٧٣] معتمدة على المبادئ المشار إليها في إعلان نيو

69. Jessica Howley, The Gabcikovo Nagymaros Case: The Influence of the International Court of Justice on the Law of Sustainable Development, Queensland Law Student Review, Vol. 2 (1), 2009, P. 1.

70. Afshin A-Khavari and Donald Rothwell, 'The ICJ and the Danube Case: A Missed Opportunity for International Environmental Law?' December (1998), 22 Melbourne University Law Review 507, P, 508.

71. Elhaji B.M. Marong, From Rio to Johannesburg: Reflections on the Role of International Legal Norms in sustainable development, Georgetown International Environmental Law Reviw, Fall 2003, Vol. 16, Issue 1, P-P 21-76, P.P.30-31

72. ICJ, Gabčíkovo-Nagymaros Project Case (Hungary/Slovakia), Judgment of 25 September 1997, Separate Opinion of Vice-President Weeramantry, P. 88, Sepra Not. 4. Available at: https://www.icj-cij.org/files/case-related/92/092-19970925-JUD-01-03-EN.pdf

73. Elhaji B.M. Marong, From Rio to Johannesburg: Reflections on the Role of International Legal Norms in sustainable development, Georgetown International Environmental Law Review, Fall 2003,

ديلهي حول مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالتنمية المستدامة لعام ٢٠٠٢ خلال المؤتمر ٧٠ للجنة القانون الدولي المنعقد بالهند ٢-٦ أبريل ٢٠٠٢.

و إذا كان من الصعب الدفاع عن وجود إجماع حول اعتبار التنمية المستدامة مبدأ قانونيا نابعا من تواثر الممارسات الدولية باعتبارها مبدأ في القانون العرفي الدولي و مركزا له، فإن من الممكن جدا تحديد بعض عناصر مفهوم التنمية المستدامة التي تجاوزت «عتبة المعيارية» وبالتالي اعتبارها قاعدة قانونية ضمن القانون الدولي، كما يمكن تحديد عدد من مبادئ و معايير القانون الدولي المرتبطة والمترابطة مع التنمية المستدامة، والتي ينبغي أن تتخذ في الاعتبار على مستوى الأنظمة القانونية محليا و دوليا،من أجل بلورة و تفعيل التنمية المستدامة. [٧٤]

و اعتبرت المحكمة العليا في هونغ كونغ أن التنمية المستدامة نهج واجب الاتباع حيث اعتمدت بالأغلبية قرارا ينص :» أن صانع القرار لم يلتزم على نحو كاف بمبدأ التنمية المستدامة :ورأت المحكمة أن المفهوم، يمكن المحكمة من تحقيق توازن بين حماية البيئة واعتبارات التنمية (...) ومن الواضح أن نهج المجلس تجاه الاستصلاح...الذي ينظر إليه في هذا الضوء غير كاف». [٧٥]

وقد اعتمد إعلان نيو ديلهي لعام ٢٠٠٢ مجموعة من المبادئ التي تشكل خارطة طريق للتنمية المستدامة،حيث أشار إلى واجب الدولة في ضمان الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، ودعى إلى ضرورة العدالة بين الأجيال المتعاقبة، في إطار مسؤولية مشتركة، إذ ينطوي هدف التنمية المستدامة على نهج شامل ومتكامل للعمليات الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية والبيئية وجوانب حقوق الإنسان التي تهدف إلى الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية للأرض التي تشكل أساس الحياة البشرية،[٧٦] عبر العصور إذ انعكس مبدأ التكامل والاندماج على ترابط جميع هذه الجوانب في إطار مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالتنمية المستدامة فضلا عن الترابط بين احتياجات الأجيال الحالية و المستقبلية.

المطلب الرابع

موقف محكمة العدل الدولية من مفهوم التنمية المستدامة

إذا كانت التنمية المستدامة قد فرضت نفسها على المستوي الوطني باعتبارها ضرورة، و أخذت بها أغلب الأنظمة القانونية كإطار لإتخاذ القرارات التنموية رغم عدم إدراجها ضمن قواعد

Vol. 16, Issue 1, P-P 21-76, P.P.51.52.

74. Elhaji B.M. Marong, From Rio to Johannesburg: Reflections on the Role of International Legal Norms in sustainable development, Georgetown International Environmental Law Reviw, Fall 2003, Vol. 16, Issue 1, P-P 21-76, P.P.56.57.

75. Hong Kong High Court Judgment, Society for the Protection of the Harbour Ltd v Town Planning Board Case [2003] HKCU 793, [86]،[87] (Hon Chu J).

76. International Law Association, Legal Aspects of Sustainable Development, Final Conference Report New Delhi, 2002, P. 6. Available At: http://www.ila-hq.org/en/committees/index.cfm/cid/25

القانون فيتم الأخذ بها لقياس التناسب بين حماية البيئة والاستثمار أو التنمية، فإنها على المستوى الدولي رغم مكانتها المتميزة في ما يمكن تسميته القانون الدولي المرن، و رغم تعرض محكمة العدل الدولية لها في أكثر من مناسبة سواء في النزاع الذي كان قائما بين هنغاريا و سلوفينا في عام ١٩٩٧ في قضية Gabcikovo-Nagymaros إذ على الرغم من عدم تعريف المحكمة لمفهوم التنمية المستدامة في رأيها الإفتائي حول هذا النزاع فإنها حددت أطرا قانونيا مصدرها القانون الدولي لحقوق الإنسان يجب اعتبارها عند تحقيق التنمية المستدامة، أو بمعنى آخر، يجب أن يكون هناك نوع من التوازن بين هذه الأطر القانونية والتطور الاقتصادي كهدف تسعى إليه أي دولة في سياق التنمية المستدامة، أو النزاع بين الأورجواي والأرجنتين في عام ٢٠٠٧ حول بناء طاحونتي لباب على ضفاف نهر الاورجواي الفاصل بين دولتي الأرجواي والأرجنتين، حيث أشارت في هذه القضية إلى كفالة الحماية البيئية للموارد الطبيعية المشتركة بين الدول مع إتاحة التنمية الاقتصادية المستدامة في الوقت نفسه. أو في قضية صيد الحيتان في القطب الجنوبي عام ٢٠١٤، حيث أشارت المحكمة بشكل غير مباشر إلى مفهوم التنمية المستدامة عندما قررت في حكمها ضرورة الحفاظ على إستدامة الحيتان في القطب الجنوبي من خلال تطبيق المعايير الدولية ذات العلاقة، فإن هناك قصورا من جانب المحكمة يتمثل من جهة في عدم تعريفها لمفهوم التنمية المستدامة بشكل واضح ومفصل، ومن جهة أخرى، أن المحكمة تعاملت مع هذا المفهوم على أساس أنه معيار خارجي وليس قاعدة قانونية دولية عرفية بالرغم من الممارسات الدولية المستقرة.

التوصيات

- دسترة الحق في التنمية المستدامة كآلية من آليات حماية المستقبل لصالح الأجيال القادمة من الإستغلال المسرف للموارد المتاحة حاليا.
- البدأ باستغلال موارد الطاقة المتجددة على الأقل في مرافق الدولة في مرحلة أولية و تشجيع الخواص على استخدامها.
- العمل على توفير امتيازات و تسهيلات قانونية لأجل إحياء الأراضي الموات وانخراط الدولة في هذه العمليات و المشروعات.
- تسخير إمكانات الدولة خاصة التعليم و البحث العلمي لتوفير أرضية صالحة لتفعيل فلسفة التنمية المستدامة.
- دعم القانون الدولي المرن المتعلق بالتنمية المستدامة و تبنيه في الاتفاقات الثنائية ذات العلاقة خاصة اتفاقات الاستثمار والمشاريع المشتركة.

- إنشاء صندوق دولي أو عربي لدعم مشاريع التنمية المستدامة
- دعم المبادلات التجارية بين العربية، و تبني المشاريع العربية ذات العلاقة في البلاد العربية صاحبة الظروف المساعدة.

خاتمة

لقد أثبت سلوك محكمة العدل الدولية إتجاه مفهوم التنمية المستدامة أنها لم ترق بعد، إلى مستوى القاعدة القانونية التي تستلزم مخالفتها مسؤولية قانونية، رغم مكانتها في بنية القانون الدولي، هذه المكانة التي تحتاج مزيدا من الممارسات على المستويين الدولي و الوطني للوصول بها إلى اعتبارها قاعدة قانونية ملزمة. إن التنمية المستدامة حق لابد من العمل على تحقيق عناصره من أجل استمرار الحياة على هذه الأرض.

ورغم عدم التعاطي الجاد مع مفهوم التنمية المستدامة لإدراجها ضمن القواعد الملزمة فإن تزايد مستويات الوعي بالخطر المحتمل الذي يهدد وجود حياة طبيعية يدفع البشرية باستمرار و بشكل منتظم رإلى اعتماد مزيد من القواعد القانونية و السبل الكفيلة بجعل التنمية المستدامة أولوية بشرية لا مناص من انخراط الجميع في إحترام عناصرها وأهدافها. و قد وجدت البلاد العربية نفسها ملزمة باعتماد التنمية المستدامة كسياسة وطنية و إستراتيجية عامة لكل المشاريع المستهدفة سواء على المدى المتوسط أو البعيد، لكن يظل التعامل العربي مع التنمية المستدامة خجولا لا يرتقي بها إلى مستوى الحق أو المبدأ الذي تجب مراعاته. إن من حق الأجيال العربية القادمة علينا أن نسعى إلى تفعيل مبادئ التنمية المستدامة على المستوى الحقوقي و نشر ثقافتها بين جميع مكونات المجتمع و البحث عن سبل التغلب على تحديات المستقبل التي ستواجه الأجيال القادمة و علينا حفظ و تطوير الموارد الطبيعية التي تساعدهم على حياة طبيعيّة في المستقبل.

قائمة المراجع

الكتب و الأبحاث باللغة العربية :

القرآن الكريم

ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، ٢٠٠٣.

إحسان محمد شفيق، نحو تصنيف جديد للحقوق و الحريات، مجلة القانون المقارن، العدد ٢٠، سنة ٢٠٠٣، ص ٦٠-٥٩.

الحسن أولياس، الأراضي الموات كمصدر من مصادر تكوين الرصيد العقاري للدولة، متاح على الموقع الإلكتروني الآتي:.http://droitagadir.blogspot.com/2016/08/blog-post_9.html

خالد الملحم، التنمية المستدامة من أجل أجيال المستقبل،جريدة اليوم، ٠٣-يونيو- ٢٠١٧.(الموقع) الآتي: www.alyaum.com/article/1131411/

سهير إبراهيم حاجم الهيتي، الآليات القانونية الدولية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، ط. ١، ٢٠١٤.

عاطف سليمان برهوم، التنمية وعلاقتها بحقوق الانسان (فلسطين نموذجاً)، ٢٠١٢ متاح على الموقع الألكتروني: https://www.researchgate.net/profile/Atef_Barhm/publication/311843852_altnmyt_wlaqtha_bhqwq_alansan/links/585cd59e08ae6eb8719dbd73/altnmyt-wlaqtha-bhqwq-alansan

ليلى اليعقوبي، الحق في بيئة سليمة.مركز جيل البحث العلمي ،مجلة جيل حقوق الانسان، العدد ٢، يونيو٢٠١٣، ص.ص. ٥٧-٤٧.

مأمون أحمد محمد نور، التنمية المستدامة، مجلة الأمن و الحياة، العدد ٣٦١، جمادى الآخر ١٤٣٣ هجري، ص- ص. ٥٧-٦٢.

محمد السقا، محاضرات في مقرر الاقتصاد السكاني، الاقتصاد الكلي، الفصل السابع: السكان و الموارد، كلية إدارة الأعمال- جامعة الكويت.

مدحت أبو النصر، و مدحة ياسمين محمد، التنمية المستدامة: مفهومها، ابعادها، مؤشراتها، ط. ١، القاهرة: المجموعة العربية للنشر والتدريب ٢٠١٧.

نهال لطفي-الطريق للمستقبل، التعليم لتحقيق التنمية المستدامة. متاح على موقع الموقع الإلكتروني الآتي: http://democracy.ahram.org.eg/News/17476.aspx

هشام بن عيسى بن عبد الله الدلالي الشحي، حق التنمية المستدامة في قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان، رسالة إستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون العام، ٢٠١٧، كلية الحقوق جامعة الشرق الأوسط.

الإتفاقيات و الإعلانات و الوثائق و القوانين:

اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ١٩٨٢.

اتفاقية واشنطن للتجارة العالمية لأصناف الحيوان و النبات البري المهدد بالانقراض لعام ١٩٧٣، و إتفاقية التنوع البيولوجي لعام ١٩٩٢.

إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة حول) المبادئ التي تحكم قاع البحار والمحيطات قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم/2749 . (XXV).

إعلان الحق في التنمية، القرار الجمعية العامة للام المتحدة، رقم ٤١/١٢٨ المؤرخ في ٤ ديسمبر ١٩٨٦.

إعلان ريو دي جانيرو ١٩٩٢.

إعلان ستوكهولم ١٩٧٢.

تقرير «مستقبلنا المشترك» الصادر عن اللجنة العالمية للبيئة و التنمية سنة ١٩٨٧.

تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢- A/CONF.199/20، متاح على موقع الأمم المتحدة: (إعلان جوهانسبورغ ٢٠٠٢) https://undocs.org/ar/A/CONF.199/20

الدستور الأوكراني.

الدستور المغربي.

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٦١/ ٣٨ المؤرخ في ١٩ ديسمبر ١٩٨٣. ((A/RES/38/161.

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٣٩٨ (الدورة ٢٣) المؤرخ في ٣ ديسمبر ١٩٦٨.

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٩٩٧ (خلال الدورة ٢٧) المؤرخ في ١٥ ديسمبر ١٩٧٢

قرار المجلس الاقتصادي و الاجتماعي للأمم المتحدة رقم (XLV/1346) المؤرخ في ٣٠ يونيو ١٩٦٨ خلال الدورة ٤٥ للمجلس.

نظام الأعمال الإدارية بالدوائر الشرعية الصادر بالتصديق العالي رقم ١٠٩ بتاريخ ١٣٧٢ -٠١ -٢٤ هجري، والمعدل بقرار المقام السامي رقم ٢١٦٧٦ بتاريخ ١٣٨٧-١١-٠٩ هجري.

وثائق دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة للبيئة سنة ١٩٩٧ و المعروفة بقمة الأرض + ٥.

الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠١٢ (ريو +٢٠) تحت عنوان «المستقبل الذي نصبوا اليه».

ميثاق الأمم المتحدة.

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا (٢٠٠١) الإستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة في أفريقيا: تقييم لست عشرة دولة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، أديس أبابا.

تقريراللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)الاستعراض الإقليمي لمؤسسات التنمية المستدامة في المنطقة العربية(E/ESCWA/SDPD/2011/5 - 5 December ٢٠١١. متاح على الموقع الإلكتروني الأتي: .https://www.unescwa.org/sites/www unescwa.org/files/publications/files/e_escwa_sdpd_11_5_a.pdf

الموقع الرسمي لصفحة منظمة اليونسكو على شبكة الإنترنت، متاح على الموقع الآتي : https:// en.unesco.org/themes/science-sustainable-future

قرار محكمة العدول الدولية حول قضية Gabcikovo-Nagymaros عام ١٩٩٧

قرار محكمة العدول الدولية حول النزاع بين الأورجواي والأرجنتين ٢٠٠٧ حول بناء طاحونتي لباب على ضفاف نهر الأورجواي في عام

قرار محكمة العدول الدولية حول قضية صيد الحيتان في القطب الجنوبي عام ٢٠١٤.

المراجع (الكتب و الأبحاث) باللغة الإنجليزية

Afshin A-Khavari and Donald Rothwell, 'The ICJ and the Danube Case: A Missed Opportunity for International Environmental Law?' December (1998), 22 Melbourne University Law Review 507, P, 508.

Alhagi B M Marong, From Rio to Johannesberg: reflections on the role of international legal norms in sustainable development, The Georgetown international environmental law review, Fall 2003, Vol. 16, No. 1, P-P. 21-76, P 25.

D.ED.DARAN and Fatima.Z.ELhajraoui, on the international legal principles of international seabed Area System, Medwell Journals, Social science, 2013,volume.8. Issue 4, P.P 342.346, P. 344.

Hong Kong High Court Judgment, Society for the Protection of the Harbour Ltd v Town Planning Board Case [2003] HKCU 793, [86][87] (Hon Chu J).

http://www.ila-hq.org/en/committees/index.cfm/cid/25

https://www.icj-cij.org/files/case-related/92/092-19970925-JUD-01-03-EN.pdf

ICJ, Gabčíkovo-Nagymaros Project Case (Hungary/Slovakia), Judgment of 25 September 1997, Separate Opinion of Vice-President Weeramantry, P. 88, Sepra Not. 4. Available at:

International Law Association, Legal Aspects of Sustainable Development, Final Conference Report New Delhi, 2002, P. 6. Available At:

Jessica Howley, The Gabcikovo Nagymaros Case: The Influence of the International Court of Justice on the Law of Sustainable Development, Queensland Law Student Review, Vol. 2 (1), 2009, P. 1.

Malcolm N.shaw, international law ,sixth edition, cambridge university press, 2008 ,p. 850

Our Common Future, Annexe 1: Summary of Proposed Legal Principles for Environmental Protection and Sustainable Development Adopted by the WCED Experts Group on Environmental Law.

Virginie Barral* Sustainable Development in International Law: Nature and Operation of an Evolutive Legal Norm, The European Journal of International Law, Vol. 23 no. 2, P-P. 377-400, P.380.

المواقع الإخبارية و الإلكترونية :

تصريح السناتور فينيك حول تقليص الضريبة، على قناة NBC News متاح على: Youtube, Senator Vinick on Tax Cuts

جريدة الأحداث المغربية. متاح على موقع https://www.maghress.com/ahdathpress/623994

الجزيرة الإخبارية، التعليم من أجل التنمية المستدامة بتاريخ ٢٠-٠٥-٢٠٠٥.

صحيفة الصحراء المغربية، على موقع: https://assahraa.ma/web/2018/143276

صحيفة بيان مراكش، متاح على موقع: https://bayanemarrakech.com

المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية، متاح على رابط الموقع الإلكتروني التالي: https:// hrdiscussion.com/hr110729.html

موسوعة الجزيرة، التنمية المستدامة.

موقع سيكيم الإلكتروني، الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة: تعليم أجيال المستقبل، متاح على https://www.sekem.com/ar/

ميناهيرالد – أبو ظبي، متاح على موقع. https://www.menaherald.com/economy/energyNew York Times, Available at:

https://www.nytimes.com/1972/04/02/archives/the-limits-to-growth-a-report-for-the-club-of-romes-project-on-the.html

http://solarsnipers.com/pages/article_details/solar-energy-in-united-arab-emirates

http://www.alwasatnews.com/news/20488.html
http://www.uae7.com/vb/t113927.html
https://elaph.com/Web/News/2015/1/975867.html
https://lite.almasryalyoum.com/extra/62986/
https://www.menaherald.com/economy/energy
https://www.sekem.com/ar/
https://www.maghress.com/ahdathpress/623994
https://assahraa.ma/web/2018/143276
https://bayanemarrakech.com
https://hrdiscussion.com/hr110729.html
https://www.researchgate.net/profile/Atef_Barhm/publication/311843852_altnmyt_wlaqtha_bhqwq_alansan/links/585cd59e08ae6eb8719dbd73/altnmyt-wlaqtha-bhqwq-alansan
http://democracy.ahram.org.eg/News/17476.aspx
https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/e_escwa_sdpd_11_5_a.pdf
https://undocs.org/ar/A/CONF.199/20
https://en.unesco.org/themes/science-sustainable-future